مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: دور المرجعية الدينية في عملية الأصلاح في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.د. احمد محمد علي جابر العوادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/353
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المرجعية الدينية في عملية الأصلاح في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م.د. احمد محمد علي جابر العوادي(*)

الملخص:

لعبت المرجعية الدينية الشيعية في العراق دورا فاعلاً وحيوياً على مدى تأريخها الطويل في تعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف والدعوة الى الوحدة ومواجهة التحديات الخارجية، وازداد هذا الدور بصورة واضحة بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة التحديات الكبيرة التي مرت بالعراق، بالرغم من سياستها الواضحة بعدم التدخل في الأمور السياسية الا في حالات الضرورة لكن الدور الكبير الذي لعبته في المحافظة على الوحدة الوطنية والدعوة الى نبذ التطرف والنعرات الطائفية جعل من دورها حاجة ضرورية في العراق لمواجهة اي أنحراف أو تشتت أو تهديد يمس المجتمع والدولة، لذلك كان دورها في عملية الأصلاح بارزاً سواء على المستوى السياسي والدعوة الى إصلاح العملية السياسية أم الأجتماعية في تعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف وقبول الآخر، كذلك على المستوى الثقافي والأقتصادي، كذلك دعوتها القوى السياسية العراقية لتبني عملية الأصلاح.

المقدمة

تعد المرجعية الدينية الشيعية من المؤسسات الدينية المهمة والمؤثرة ليست في العراق فحسب بل في العالم الاسلامي أجمع، وبالرغم من ان سياستها تنبع بعدم التدخل بالجوانب السياسية، لكن الأزمات التي واجهت البلد فرضت عليها التدخل لكن مع ذلك يكون تدخلها محدوداً، ويبرز نشاطها بصورة كبيرة في الأصلاح الأجتماعي والديني والتربوي، لكن التحولات التي مر بها العراق على مدى تأريخة وحجم التحديات جعل من الضروري للمرجعية دور بارز أبتدأت من محاربة القوات البريطانية

(*)مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

التي أحتلت العراق العام ١٩٢٠ حتى احتلال القوات الأمريكية العام ٢٠٠٣ فأصبح دورها محوري ومؤثر في تعزيز الوحدة الوطنية وبالمطالبة بوحدة العراق والمطالبتها بالقيام بعملية أصلاح شاملة للمشكلات التي يعانيها العراقيون نتيجة فشل النخب السياسية في أدارة الدولة .

أشكالية الدراسة: يدور محور البحث حول الاجابة على عدد من التساؤلات المطروحه ومفادها:

١. **هل أستطاعت المرجعية الدينية ان تساهم بشكل كبير في عملية الأصلاح في العراق سواء على المستوى السياسي او الأجتماعي أو القيمي.**
٢. **هل تنجحت المرجعية في مواجهة التحديات المجتمعية والتي تمس السلم الأهلي في العراق.**
٣. **هل اثرت المرجعية الدينية على القوى السياسية العراقية من أجل تدعم عملية الأصلاح.**

فرضية الدراسة: من ان المرجعية الدينية لها دور رئيس في عملية أصلاح النشاط السياسي والأجتماعي والفكري في العراق، وانعكس ذلك على الدور المؤثر في الدعوة الى عملية الأصلاح في العراق، نتيجة الخلل البنيوي التي تعرضت له الدولة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، بالرغم من أن منهجها من تأسيسها قائم على عدم التدخل في الامور السياسية وهو جزء من جدلية الدين والدولة في العراق.

منهجية الدراسة: تناول البحث عدة مناهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي .

هيكلية الدراسة:

قسم البحث الى مبحثين يتناول المبحث الأول مفهوم الاصلاح في فكر المؤسسة الدينية الشيعية، أما المبحث الثاني فيتناول دور المرجعية الدينية في عملية الأصلاح في العراق بعد ٢٠٠٣.

المبحث الاول : مفهوم الاصلاح في فكر المؤسسة الدينية الشيعية

لذلك عمدت المرجعية الأخذ بمبدأ عدم التدخل في الامور السياسية وهي سياسة اتبعتها مرجعية النجف على مر تاريخها طويل، لكن مع ذلك نجدها كان لها دور مؤثر في اللحظات الحاسمة والأزمات التي مر بها العراق، من أجل إيجاد حلول لتلك الازمات أو تحشيد الجهود لخروج البلاد منها، ومن ابرز القضايا التي تدخلت فيها لمرجعية بشكل مباشر خلال تأريخها الحركة الدستورية أو المشروطة ١٩٠٦، كذلك ثورة العشرين١٩٢٠ وأصدار المرجع (محمد تقي الشيرازي) فتوى الجهاد ضد الأنكليز، ودورها في ثورة العشائر في الوسط والجنوب على العام ١٩٣٤ ودور المرجع (محمد حسين كاشف الغطاء) في التدخل لايجاد الحلول لهذه الأزمة وحقيق السلم المجتمعي، كذلك فتوى الجهاد ضد الأحتلال الأنكليزي للعراق التي أصدرها المرجع(أبو الحسن الأصفهاني) خلال ثورة مايس ١٩٤١.

أما قضية الأصلاح فتعد من القضايا الملحة في مجتمعاتنا المعاصرة وخاصة نتيجة تنامي المشكلات والنتائج السلبية والتي لها آثار خطيرة، لذلك بدأت الدعوات من قبل مختلف الجهات سواء النخب الفكرية أو السياسية أو الدينية الى ضرورة تطبيق الأصلاح سواء كانت في القيم الفكرية أو الأصلاح الديني وتجديد قيم الخطاب الديني أو في مؤسسات الدولة ككل، لكن هذه الدعوات تواجه تحديات في مقدمته الجدية في هذه الدعوات والتصلب تجاه اية عملية أصلاحية بل محاربتها مما يؤدي الى تغليب التشدد والتطرف ويتنامى فية حجم الفساد وهذا يؤدي بالنتيجة الى حالة خطير تهدد أستقرار المجتمعات ووحدتها الوطنية وأصبحت المسؤولية التأريخية على المرجعيات الدينية والفكرية قيادة وتطبيق هذه الرؤية.

وأكدت الرؤية الأسلامية التي ترى بأنه لايوجد أساس فكري للألتزام والأعتداد بالحدود الوطنية التي تحدد المسلمين في رقعه جغرافية محددة ، وهذا ماأكد علية عدد كبير من الفقهاء إذ يرى (محمد حسين فضل الله) أن للأنسان الحرية في التحرك والأقامة في أي مكان من دون حدود معينة مستندين الى عدة ايات في القران الكريم كقولة تعالى ((يَا

عِبَادِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ)) وقولة تعالى ((إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا))، لكن ذلك لايمنع أذا كانت هناك مصلحة أسلامية عليا وظروف مؤقتة ان يلتزموا بوطن محدود له حدود معينه يلتزم فيه الأفراد بقيم الدفاع عنه وبنائه ورعاية أوضاعه بما يحقق المصلحة العامة.

كل ذلك يجعل على المرجعيات الدينية إيجاد معالجات وحلول للتغيرات والتطورات التي تمر بها المجتمعات ومواكبة تلك التحولات من خلال عملية أصلاح الفكر الديني وتجديدة لكي يتناسب مع حجم التحولات التي تمر فيها المجتمعات وهذا جزء من الدعوات التي قادها عدد كبير من المفكرين أمثال (محمد عبدة وعبد الرحمن الكواكبي وعلي شريعتي ومحمد باقر الصدر ومحمد مهدي شمس الدين ومحمد عمارة)، ولايقتصر هذا الاصلاح على القيم الدينية فحسب بل لابد أن يمتد ذلك الى أصلاح مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، والثقافية، الأقتصادية، ويتم ذلك من خلال قراءة جديدة للنص وفهمه فهماً معاصراً في ضوء التحديات التي تعانيها المجتمعات، لكي تطبق تلك المرجعيات قراءة من ان الأسلام يصلح لكل زمان ومكان ولعل قضايا البيئة والتنظيم المجتمعي وبعض الأحكام التي تبرز نتيجة التطور التكنلوجي.

يقوم الفكر الشيعي الأمامي على أساس مرجعي أي يكون دور الفقهاء مراجع في أمور الدين وقيادة تمتد الى أمور الدنيا، ولكن ينقسم هذا الفكر في ادارة هذه الامور الى نوعين:

١. الولاية العامة: والتي تم تطبيقها في ايران منذ العام ١٩٧٩ وقد وضع الخطوط العامة لها المرجع السيد (روح الله الخميني) في كتابة الحكومة الأسلامية* والتي يكون للفقية السلطة المطلقة في مختلف القضايا العامة والخاصة في ظل غيبة الأمام المهدي.

٢. الولاية الخاصة: وإلتزمت بها مرجعية النجف على مدى تأريخها ومن خلال علمائها ورؤيتهم للفقيه العادل ك(الكليني، الطوسي، المفيد، مرتضى، الأنصاري، النائيني) الى يومنا هذا، والتي تمثل الأمور الحسبية*، كذلك الدور الفقهي والعلمي والمالي والأرشادي والتي تستند على مايفرضه الدين على العلماء من مسؤوليات لحماية القضايا الهامة والثوابت الأساسية وتبيان الأحكام ورعاية الشؤون العامة، اما القضايا السياسية فتبتعد عن الخوض فيها، الا في حالات الضرورة كدورها في دعم ثورة العشرين بعد أن دعم المرجع (محمد تقي الحائري الشيرازي) وأعطى فتوى الجهاد ضد البريطانيين، كذلك فتوى المرجع(محسن الحكيم) في ستينيات القرن الماضي تجاه قضية تحريم حرب الاكراد ومواقف أخرى كان للمرجعية دور فيها.

فقد ساهمت المرجعية الشيعية في العراق بظهور أتجاه فكري تجديدي تمثل في الأصلاح الفكري في مناهج الحوزات العلمية في النجف، وطرح قضايا معاصرة جديده على طاولة البحث شكلوا ظاهرة تأريخية حول تجديد الفكر ولعل وجود الأصلاحي (جمال الدين الأفغاني) كزعيم للحركة الأصلاحية في كل من كربلاء والنجف اواخر القرن التاسع عشر قد أثرت على الجو الفكري العام بطرح قضايا التجديد على طاولة البحث فضلا عن بروز العديد من رجال الدين الذين تناولوا قضايا فكرية تجديديه ك(رضا الطهراني وجواد البلاغي والمرجع حسن الشيرازي).

هذه التطورات أدت الى بروز عدد من الجمعيات ذات الصبغة الدينية ويقودها رجال دين ومعتنقي الوعي والتجديد السياسي من أجل وضع معالجات المشكلات التي كانت قائمة ولعل (جمعية النهضة الاسلامية) من أبرز تلك الجمعيات وتأسست عام ١٩١٨ من رجال الدين في النجف الاشرف وكان لها دورا بارزا في ثورة النجف عام ١٩١٩، ومن ابرز مؤسسيها (الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد علي الدمشقي وعباس الخليلي) وكانت من أهم اهدافها المطالبة بالاستقلال، وكان لها دورا مؤثرا على العشائر في النجف وتتأجيج المشاعر تجاه

القوات البريطانية لكن هذه الثورة لم يكتب لها النجاح لأقتصارها على النجف وحدها لكنها مهدت الى ثورة العشرين.

كذلك الحال في كربلاء إذ أسس الميرزا(محمد رضا) نجل المرجع الشيرازي جمعية سرية تحت أسم(الجمعية الأسلامية) إذ إنتمى اليها زعماء مدينة كربلاء وساداتها ومنهم (هبة الدين الشهرستاني وحسين القزويني وعبد الوهاب الوهاب و عبد الكريم عواد) ونجد ان هذه الجمعية أصبح لها ثقل في المدينة لموقفها المعارض للأحتلال البريطاني و أصدار المرجع محمد تقي الشيرازي فتوى العام ١٩١٩ هدفها كان رفض الحكم الأنكليزي و المطالبة بأستقلال العراق وأختيار ملك مسلم له.

وبالرغم من محاولات سلطات الأحتلال البريطاني التضييق على رجال المجددين في النجف وخاصة ممن قادوا ثورة العشرين في النجف والمراكز الدينية الأخرى وخاصة المراجع (محمد تقي الشيرازي وشيخ الشريعة الأصفهاني) ومطالبتهم بالاستقلال من السيطرة البريطانية، كذلك المرجع (أبو الحسن الاصفهاني) الذي يعد من المراجع الكبار ومن المجددين الأوائل، والذي تناول عدة قضايا تجديدية تتسم بالجرائه وخاصة مايتعلق ببعض الشعائر وتجنبها، كتحريم (التطبير) وعدم الأستنجاس من أصحاب الديانات الاخرى، وحق المرأة في الطلاق أذا كانت غير متمكنة ماليا بعد خمس سنوات من سجن زوجها، ورفضه تكفير الشاعر معروف عبد الغني الرصافي وصبت تلك القضايا في أصلاح القيم الأجتماعية السلبية الخاطئة.

كما لعبت المرجعية دور مؤثر في تعزيز التعايش والتسامح بين فئات المجتمع فكان الشيخ محمد تقي الشيرازي في مقدمة الداعمين الى التماسك والوحدة الوطنية، ولعل زيارة الوفود بين مدينتي الكاظمية والأعظمية دالة واضحة على هذا التعايش وتوظيف المكانة الدينية التي يمثلها لتحقيق الوحدة السياسية في المجتمع العراقي.

وعند النظر الى الرؤية الفكرية لموقف المرجعية الدينية من الحزبية او في وجه الخصوص الأنتماء الحزبي من قبل رجال الدين ومزاولتهم العمل الديني والحزبي معاً، فقد بينت الحوزة الدينية بشكل واضح بعدم اجازة عمل رجال الدين المتصدين للعمل

الحوزوي بالانخراط بالعمل الحزبي كون ذلك يظر بالحوزة العلمية والعمل الديني ويؤثر على الخط الذي انتهجته الحوزة العلمية على مدار تاريخها الطويل بالابتعاد عن النشاط الحزبي، ولعل عدم سماح المرجع الأعلى السيد (محسن الحكيم) لابنائه السيد(مهدي الحكيم ومحمد باقر الحكيم) بالأستمرار بالعمل الحزبي ضمن نشاط حزب الدعوة وامرهم بالأنسحاب من هذا النشاط فيه دالة كبيرة على هذه الرؤية لتحافظ الحوزة على موقعها ورمزيتها الدينية والوطنية وأبعادها عن العمل الحزبي الذي يخضع للصراع ويبتعد عن القيم الدينية التي تتبناها المؤسسة الدينية.

إذ حاولت التركيز والتوجه نحو عملية الأصلاح الشاملة، سواء كان على المستوى الديني و الإجتماعي والاخلاقي، إذ أستطاع المرجع (محسن الحكيم) على تبني رؤية أصلاحية وتجديد* داخل الحوزة من خلال تطوير واصلاح الدراسة الدينية والمناهج المتبعة بالتدريس، والعمل على إدخال نظام الإمتحانات داخل الحلقات الدراسية، فضلاً عن دعم مؤسسات النشر وفتح مكتبات متنوعة في الحسينيات والجوامع لتشجيع المجتمع وخاصة الشباب على القراءة، وعدم اقتصار دور العبادة على العبادات، فضلاً عن دعمه لانشاء كلية الفقة لمواكبة التطورات التي تشهدها المجتمعات والخروج عن الاطار التقليدي القائم على التبليغ الديني التي كانت علية المرجعية الى فضاء آخر ورؤية جديدة.

لذلك ينظر الى المرجعية كمؤسسة معاصرة قادرة على مواكبة التحولات والتطورات وتأثير فيها وهذا ماأثبته التاريخ الطويل في الوقوف بوجة التحديات التي تواجه البلد، وجاء ذلك من تكامل عناصرها الثلاث وهي: الأول: المرجع. ثانياً: الحوزة ثالثاً: الأمة.

فضلاً عن التطور المستمر في هذه المؤسسة وادخال العديد من التجديد فيها كانشاء الدواوين (البراني) لأستقبال الناس كذلك أنشاء عدد من المؤسسات الدينية التي تعمل على توعية تثقيف الأفراد من خلال الأصدارات التي تصدر كذلك النشاطات الأجتماعية التي تقوم بها، الأعتماد على وكلاء يملكون قدر عالي من العلم والوعي

وقدرته على التصدي للعمل السياسي والاجتماعي والديني، توزيعهم على مختلف المناطق ليكون لهم قدرة على التأثير والدور.

كما لها دور مهم ومؤثر في الوقت الحاضر نتيجة التحديات التي تواجة البلد إذ لها تاشير كبير في مختلف الجوانب السياسية والأجتماعية أضافة الى مسؤوليتها الدينية، فالعدد الكبير من المقلدين الشيعة والمكانة التي تتمتع بها لديهم هذه المؤسسة في الفكر الشيعي بعد التوجيهات التي تطلقها واجبة الألتزام كجزء من العقائد الثابتة، ولايقتصر احترام أطروحات المرجعية الدينية على المقلدين بل لها مكانة محترمة مع المذاهب والديانات الأخرى في العراق بتاريخة الطويل، لذلك دورها يفوق دور الحكومة في التأثير للرمزية الروحية والتأريخية التي تحظى بها في أصلاح الأوضاع العامة وأتخاذ المسارات الصحيحة لتصحيح دور الفرد الأنساني والحضاري .

المبحث الثاني:دور المرجعية الدينية في عملية الأصلاح في العراق بعد ٢٠٠٣

تعد جدلية العلاقة بين الدين والدولة من القضايا المهمة التي تمس الوضع في العراق والمرجعية الدينية الشيعية على وجه الخصوص، فالرمزية الدينية الكبيرة التي تحضى بها لدى المجتمع العراقي لم يجعلها تتبنى رؤية دينية حول أية قضية تبدي رأيها فيها بل وأثبتت قدرتها على الموازنه بين يجميع التيارات وفي مختلف التحولات التي مر بها البلد، فبرز الدور المؤثر للمرجعية الدينية بعد العام ٢٠٠٣ في كثير من القضايا الوطنية وفي مقدمتها المطالبة بكتابة الدستور من قبل جميع الأطراف العراقية وليس اشخاص يعينهم الحاكم المدني بول بريمر، والتأكيد على ضرورة عرضه على الأستفتاء الشعبي للحصول على القبول العام والدعوة الى انتخابات عامة ينتخب فيه المواطنين من يمثلهم بتنوعاتهم لانتخاب حكومة وطنية تمثل الجميع، ولا يقع على عاتقها الاليات المشوهة والتوظيف السياسي للهوية الطائفية والقومية التي أتبعتها القوى السياسية للوصول الى السلطة والتي اثرت على التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية والتي دعت الية المرجعية.

إذ عمدت المرجعية الدينية بعد العام ٢٠٠٣ بعملية أصلاح مجتمعي بالدعوة الى عدم التعدي على القانون، نتيجة عدم الاستقرار الوضع الداخلي بعد سقوط النظام السياسي السابق وإنهيار أجهزة الشرطة والجيش، وما نتج عنه من حالات سلبية كأستغلال الاراضي وتوزيعها بدون أية قواعد او قوانين وسرقة مؤسسات الدولة، واكدت بأن جميع هذه الأراضي هي ملك لجميع العراقيين ولايحق لأي فرد أو جهه التصرف فيه سواء سلطة دينية أو سياسة الا من يمثل الدولة.

كما أكدت على دور العراقيين بإدارة مدنهم، وعدم تدخلها او مشاركتها في صنع القرار طبقاً لسياسة المرجعية القائمة على التوجيه فقط ، ورفضها ان يتدخل أي من وكلائها في هذا العمل كونها خارج السياسة التي تتبعها طوال تاريخها بل العمل على اختيار من يحضى بثقة مواطنية وكفوئا للعمل.

وأكدت على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية والأبتعاد عن الأحتراب الداخلي وحرمة الدم العراقي وخاصة بعد تفجير الأمامين العسكريين ومحاولة افتعال الحرب الأهلية بين العراقيين وضبط النفس والأبتعاد عن الاعمال الأنتقامية التي تؤدي الى مقتل الابرياء وعدم أستقرار المجتمع.

كذلك العمل على المشتركات التي تعد تسهم في تعزيز التعايش السلمي بين فئات المجتمع العراقي القائم على الأحترام للقيم الدينية والأجتماعية بعيداً عن النعرات الدينية أو الطائفية على أختلاف عناوينها ومسمياتها، والأبتعاد عن ألتعصب والعنف الذي يؤدي الى عدم أستقرار المجتمع.

وتاييدها للعملية الديمقراطية لتمثيل مختلف فئات العراقيين من دون أستثناء، كذلك تنامي حجم المشكلات التي يعانيها العراق القى بضلاله على الدور الذي تلعبة المرجعية الدينية الشيعية في عملية أيجاد معالجات تستطيع تحقيق الأستقرار السياسي والأجتماعي فعدم الأستقرار السياسي والصراع بين القوى السياسية العراقية أثر بشكل كبير على الأستقرار المجتمعي بين الفئات الأجتماعية وصل الى الحرب الأهلية نتيجة الصراع على السلطة فضلاًعن أزمة القيادة التي يعانيها العراق سواء على المستوى

الشيعي والسني فاغلبها لاتملك رؤية أستراتيجية لأدارة العمل السياسي ومتورطة بعملية فساد مالي وأداري مما جعلها غير مؤهلة لبناء الدولة، فعلى سبيل المثال تعاني القوى السياسية الشيعية من خلل بنيوي كبير يتمثل بعدم أمتلاكم رؤية مؤسساتية قادرة على النهوض خاصة كونهم تسلموا القيادة في العراق بعد ٢٠٠٣ نتيجة التمثيل الديمغرافي الذي يمثلونه لكنهم في نفس الوقت فشلو فشلاً ذريعاً في أدارة الدولة نتيجة الصراع الداخلي الشيعي الشيعي أجتماعياً وحزبياً وتنامي الفساد في داخل تلك القوى الى حد كبير أعطو رؤية سلبية حول فشلهم ومسؤليتهم التأريخية أمام جمهورهم الشيعي الذي يعاني من أزمات خطيرة في مختلف القطاعات وأمام الفئات الأجتماعية الأخرى بعجزهم عن أدارة الدولة بل وتحول العراق الى مصاف الدول الفاشلة.

كما أدت المرجعية الدينية دوراً بارزاً في تغيير نظام الأنتخاب من القائمة المغلقة نتيجة الأنتقادات التي وجهت لها بصعود أشخاص لايمثلون الشعب، ولم يتم أنتخابهم من قبل العراقيين الى القائمة المفتوحة والي طبقت في العام ٢٠١٠ والتي بينت عدم صعود اغلب الأشخاص الذين تم أنتخابهم في أنتخابات ٢٠٠٥.

وبينت اهمية مشاركة جميع العراقيين الرجال والنساء في الأنتخابات لتطوير عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال أختيار الأشخاص الذين يتسمون بالكفائة والأمانة القادرين على الادارة الجيدة لهذه السلطتين، والعمل على تطبيق أسس قيم العدالة والمساواة بين الجميع والأفراد، لان العزوف يؤدي الى وصول أفراد يحققون مآرب غير مشروعة.

كل هذا الفشل في تحقيق التماسك الوطني وعدم القدرة على إيجاد أهداف وقناعات مشتركة بين الفئات الاجتماعية التي تمثل المجتمع العراقي، أدى الى دخولة في صراع طائفي أدى الى مقتل وتهجير الالاف من العراقيين أحدث ذلك انقسامات عميقة داخل المجتمع والذي يحتاج بدورة الى معالجات شاملة لاصلاح هذا الأنقسام بدأً من التنشئة الأجتماعية للجيل الجديد بعيد عن الانتمائات والولائات الفرعية ودعم الطبقة الوسطى وايجاد حلول للبطالة التي يعانيها الشباب والقضاء على الفقر والامية كل هذه الازمات

تحتاج الى معالجات سريعة، ولايمكن تحيق ذلك الا من خلال ادارة صحيحة للحكم فالسياسات المتبعة منذ ٢٠٠٣ لحد اليوم لم تحقق اي منجز بل تنامت حجم المشكلات مع تنامي الفساد في مؤسسات الدولة المتنوعة جعل من المرجعية الدينية هي المؤسسة الوحيدة القادرة على مواجهة هذه التحديات من خلال تشخيص الخلل ووضع اليات محددة لحل تلك الأزمات.

لذلك فان للمرجعية الدينية الشيعية في العراق كان لها عظيم الدور في مجال الأصلاح السياسي بالرغم من تحفظها التدخل الواسع بهذا الجانب، وتفرغها للجانب الديني والتربوي والاجتماعي ودورها هو ان ترشد في الشان العام، إذ نجد دعمها الكامل للتظاهرات السلمية التي شارك فيها العراقيون لعام ٢٠١١ المطالبة بالأصلاح ومحاربة الفساد والمشكلات التي يعانيها البد من تدهور الوضع الصحي والتعليمي و وخدمات الماء والكهرباء، ودعوتها الحكومة ومجل النواب العمل الجاد لتحسين الخدمات والبطاقة التموينية وتوفير فرص للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والغاء الامتيازات التي اعطين لكبار المسؤلين في مجلس النواب ومجالس المحافظات والحكومة والدرجات الخاصة الحاليين والسابقين والأمتناع عن أستحداث درجات ومناصب حكومية تكلف ميزانية الدولة، وتاكيدها الخطر في عدم وضع اجراءات لمعالجة هذه الازمات.

ليس هذا فحسب بل كان لفتوى الجهاد الكفائي التي اطلقتها المرجعية في مواجهة الارهاب العام ٢٠١٤ والقيم الفكرية المتشددة بقيم التضحية والاخوة بين العراقيين وتحرير الأراضي العراقية من سيطرة مايسمى بتنظيم داعش الأرهابي فدورها الفاعل في تحشيد العراقيين للدفاع عن الأراضي العراقية وتحريرها من خلال ألاف المتطوعين الذين شاركو بالقتال ضد التنظيم .

وبذلك بينت المرجعية الدينية ان دورها بعيد عن السياسة الا الظروف التي تهدد وحدة البلد وأستقراره والسلم الاهلي لكن برز الدور الوضح للمرجعية في تعزيز التعايش الديني بين الأديان في العراق من تأكيدها على الأحترام للأقليات في العراق من خلال الزيارات

الكثيرة للمرجع الأعلى والتأكيد على الوحدة الوطنية وحرية العقيدة و التسامح الديني والدعوة الى السلام ونبذ التطرف والعمل على المشتركات التي توحد العراقيين.

وقد أكدت المرجعية الدينية على اهمية تحقيق الاصلاح ومرجعة شاملة للسياسات السابقة التي ادت الى تنامي المشكلات التي يمر بها البلد، فتحليل خطاب معتمد المرجعية الدينية (عبد المهدي الكربلائي) في خطاب النصر على مايسمى نتظيم داعش نلحظ مدى الروح الوطنية التي تميز بها الخطاب وتوجهه الى العراقيين كافة بمباركة النصر والتأكيد على الوحدة الوطنية للعراقيين لتصديهم بجميع فئاتهم لهذا التنظيم الأرهابي وبينت ان تحقيق النصر هو بمشاركة جميع العراقيين من دون استثناء والذي بدورة عزز الهوية الوطنية وبين وحدة العراقيين وهية دالة واضحة على بطلان وجود احتقان مذهبي وقومي وهو الهدف الذي تسعى الية المرجعية وهو جزء من عملية الأصلاح الأجتماعي لتعزيز التماسك المجتمعي:

بل بينت خطبة النصر الحاجة الى عدة خطوات لتحقيق الأصلاح وأهمها:

التاكيد على الوحدة الوطنية من خلال مشاركة جميع العراقيين من دون أستثناء ومن مختلف المحافظات العراقية ومن مختلف الفئات الأجتماعية، بمحاربة التنظيم المتشدد وهي دالة واضحة على الوطنية التي يملها العراقيون وان الأحتقان المذهبي والقومي الذي برز بعد ٢٠٠٣ ماهو الا ازمة تم توظيفها سياسياً لتمزيق الوطن.

١. الاصلاح الأجتماعي من خلال التاكيد على التعايش السلمي بين العراقيين على تنوعاتهم القومية والدينية والمذهبية، ويعد الركيزة الأساسية لتحقيق الأستقرار في البلد، فضلاً عن وضع معالجات شاملة للأهتمام بعوائل الشهداء والجرحى وجميع من تعرض لأضطهاد التنظيم المتشدد.

٢. الأصلاح الديني ومحاربة الفكر المتطرف والذي لايقبل الآخر، المختلف منه فكرياً وعقائدياً وتجفيف مصادره الدينية، وما أنتجه هذا الفكر جرائم كبيرة تجاه المدنيين من قتل وسبي للنساء والأطفال، وتم ذلك من خلال أصلاح الفكر الديني

ومحاربة الأفكار المتطرفة لهذا التنظيم والعمل على نشر ثقافة وخطاب الأعتدال والتسامح.

٣. الاصلاح الأقتصادي من خلال تحسين الظروف المعيشية للمناطق المحررة واعادة اعمارها وتمكين النازحين العودة الى مناطقهم وضمان حقوقهم وكرامتهم التي كفلها الدستور، والافادة من الاخطاء السابقة وتجنبها.

٤. اصلاح في المؤسسة العسكرية من خلال التاكيد العقيدة العسكرية الوطنية للجيش والشرطة وتخليصها من الفساد، وإشراك الشباب الذين دافعوا عن الوطن والذين اكتسبوا خبرة عسكرية و يحملون روح وعقيدة وطنية تعزز هذه المؤسسة، مع حصر السلاح بيد الدولة.

٥. التاكيد على محاربة الفساد بجميع انواعه ومتابعة الفاسدين والتي تعد من الاولويات في المرحلة القادمة مابعد داعش، بل والتاكيد من ان محاربتها لاتقل ضراوة عن محاربة الارهاب.

ولم يقتصر خطاب المرجعية على الجمهور الشيعي ومن المقلدين لها بل شمل خطابها العراقيين كافة من دون استثناء، وهي دالة على الخطاب الوطني التي تتبناه، والحرص الشديد على المساواة بين العراقيين، فكانت دعوتهم جميع العراقيين للمشاركة في انتخابات ٢٠١٨ الى تغيير الوضع السلبي القائم من خلال إختيار الاصلح، وتاكيد على عدالة القانون الأنتخابي يضمن العدالة وصوت الناخب ولايسمح بالتلاعب بها، والأبتعاد عن الشحن القومي والطائفي في الأنتخابات و تكون الحملات الأنتخابية حول برامج أقتصادية وخدمية و تعليمية وصحية مع توعية الناخب بضرورة أختيار المؤهل بعيد عن الأنتمائات الفرعية، كما اكدت على الوقوف بمسافة واحدة من الجميع من دون استثناء واعطت المسؤولية في الاختيار للناخب لأختيار من يتمتع بالكفائة والنزاهة، قادر على القيام بعملية أصلاح شالة ضمن برامج واقعية لحل الأزمات التي يعانيها البلد.

بل واكد السيد (علي السيستاني) وخلال أستقباله الممثلة الخاصة للأمم المتحدة(جنين هينس بلاخارس) ورئيس البعثة في العراق على مجموعة من الاولويات التي يجب ان تتبعها الحكومة لتحقيق الاصلاح، وفي مقدمتها:

١. بيان مراحل التقدم والنجاح والنتائج التي حققتها الحكومة العراقية لمكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة وتحسين الخدمات العامة وتخفيف المعاناة الذي يتعرض لها المواطنين العراقيين، وهي دالة واضحة على الأولوية التي وضعها لمرجع الاعلى لمكافحة هذه الظاهرة التي بدت تهدد وحدة الدولة ومؤسساتها.

٢. الحاجة الى تغيير الكتل السياسية سياستها ومنهجها في التعاطي مع التحديات التي تواجه البلد في مختلف القضايا، وهي دالة على تاكيد المرجع بخطأ السياسة التي اتبعتها تلك القوى وأدت الى التاجيج الطائفي والقومي مع تنامي حدة المشكلات التي يعاني منها العراق، أكد على الحاجة ضرورية الى اعادة سياستها المتبعة منذ العام ٢٠٠٣.

٣. اكد على التضحيات الكبيرة من الشهداء والجرحى والتي بذلها العراقيون لدحر الارهاب، فضلاً عن الدمار الذي طال عدد كبير من المساحات شاسعة من العراق.

٤. العمل على أعادة النازحين الذين نزحوا من مناطقهم و نتيجة الأرهاب والعمل على إعادة إعمار هذه المناطق.

٥. مسؤولية الحكومة التقليل من تنامي الفكر المتطرف من خلال وضع استراتيجية لمحاربة الفكر المتطرف وعدم عودة هذه الأفكار بالتعاون مع المنظمات الدولية.

٦. التزام المواطنين على أختلافاتهم بمقتضيات السلم الأهلي والتماسك المجتمعي على اساس المساواة بين المواطنين وعدم التفريق بين بين أبناء البلد الواحد والتاكيد على رعاية الاقليات الدينية والأثنية.

٧. التأكيد على ضرورة تطبيق القانون على جميع المواطنين من دون تمييز والعمل على حصر السلاح بيد الدولة، وفيه تأكيد على ان تأخذ الدولة دورها بحصر السلاح

ومحاسبة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون التي تتبنى عمليات القتل والخطف بغض النظر عن الأنتماءات الفكرية أو السياسية.

الخاتمة

بالرغم من حجم التحديات والمشكلات التي يمر بها العراق بعد العام ٢٠٠٣ الا إن المرجعية الدينية أستطاعت ان تلعب دوراً مؤثراً في عدد كبير من القضايا المفصلية التي مرت وتمر بالبلد، فقدرتها على الموائمة مابين الدين والدولة وتاكيدها الصريح على عدم التدخل في الأمور السياسية الا في حالات الضرورة وعدم تأييدها على توجهات القوى السياسية الأسلامية العراقية بتبني قيام الدولة الأسلامية سواء على الأنموذج الأيراني أو أي أنموذج آخر هو دالة واضحه على هذا التوجه، كذلك دورها الواضح بالدعوة الى تحقيق أصلاحات شاملة في العملية السياسية نتيجة المشكلات البنيوية التي تفاقمت في الدولة العراقية ومؤسساتها والتي انعكست على المجتمع العراقي وتدهور الأوضاع السياسية والأجتماعية والأقتصادية مما جعل البلد يعاني من أزمات كبيرة مع عجز القوى السياسية من تحقيق أي اصلاح بل تفاقم حجم الفساد وتغلغله في مؤسسات الدولة، لذلك أنتقدت المرجعية بشكل مباشر وأكثر من مرة عجز القوى السياسية وممثليها في الحكومة في اصلاح الأوضاع والتي ادت الى فقدات ثلث مساحة العراق، ولولا تدخل المرجعية بفتوى الجهاد الكفائي لم تستطع الحكومة او القوى السياسية منع هذا التنظيم من التمدد، لذلك نجد ان المرجعية خرجت في اكثر من مرة عن صمتها وأنتقدت تلك السياسات والحاجة الى السرعه بالتغيير والقيام بأصلاحات جذرية، الا ان الصراع بين القوى السياسية حول السلطة لازال مستمرا ويحتاج من المرجعية الدينية ان تتدخل بصورة مباشرة لتشخيص المشكلة والأبتعاد عن العمومية التي تميزت بهاخطب الجمعة للتاويل المستمر لها طبقاً لمصالح تلك القوى وخاصة مع تنامي الأحتقان المجتمعي للطبقة السياسية والتخوف من انهيار الدولة نتيجة هذا الأحتقان.

Abstract

The Shiite religious authority in Iraq has played an active and vital role over its long history in promoting values of tolerance, rejecting extremism, advocating unity and confronting external challenges. This role has increased significantly after 2003 as a result of the great challenges that have passed in Iraq. Despite its clear policy of non-interference in political matters, except in cases of necessity, but the great role it played in maintaining national unity and advocating the rejection of extremism and sectarianism has made it a necessary need in Iraq to confront any deviations, dispersions or threats that affect society and the state. Therefore, its role in the process of reform was prominent on the political level by calling for political and social reform through promoting the values of tolerance, rejection of extremism, and acceptance of the other. And on the cultural and economic levels. Additionally, it called on Iraqi political forces to adopt the process of reform.

المصادر :

١. رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بـ العراق ١ الشيعة، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١١، ص ص ٥٦-٦٩.

٢. نواف القديمي، الأسلاميون سجال الهوية والنهضة، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٨، ص ١٤٩.

٣. سورة العنكبوت، الآية ٥٦.

٤. سورة النساء، الآية ٩٧. كذلك ينظر: محمد حسين فضل الله، الحركة الاسلامية هموم وقضايا، ط٤، دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

٥. زينب ابراهيم شوربا، نحو فهم معاصر للأجتهاد حوارات في الاجتهاد وامكانيات التجديد، ط١ن دار الهادي للطباعه والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤، ص٧.

* يرى المرجع السيد روح الله الخميني((يملك هذا الحاكم في أمر الأدارة والرعاية ماكان يملكة الرسول(ص) وأمير المؤمنين(ع)على مايمتاز بة الرسول والامام من فضائل ومناقب خاصة، لأن فضائلهم لم تكن تخولهم ان يخالفو تعاليم الشرع أو يتحكموا في الناس بعيداً عن امر الله، وقد فوض الله الحكومة الأسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس مافوضة الى النبي(ص) وامير المؤمنين(ع) من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد غاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسة العلم و العدل)). ينظر: روح الله الخميني، الحكومة الأسلامية، ط٣، د.م. د.ت، ص ٤٩.

٦. روح الله الخميني، الحكومة الأسلامية، ط٣، د.م. د.ت، ص ص ٥٠-٥٣.

* الأمور الحسبية: هي الامور التي مايتوقف عليها حفظ النظام والنفوس والاعراض والاموال و يتصدى لها الفقية الجامع للشروط(المرجع) فيما يتعلق بالولاية على الأفراد الذين فقدو وليهم كالقاصرين والمجانين وادارة اموالهم، كذلك تشمل اموال الاوقاف والأفراد الغائبين، وتعد من صلاحيات الفقية ضمن شروط الولاية الخاصة أضافة الى التصدي للأمور العامة على قاعدة حفظ النظام العام وبهذا تكون صلاحيات الفقية مقيدة على عكس الولاية العامة والتي يثبت للفقية مايثبت للامام، وهذا الرأي لاتاخذ به مرجعية النجف إذ تتبنى الولاية الخاصة. محمد كاظم الجشي، الفوائد الفقهية طبقاً لفتاوي آية الله علي الحسيني السيستاني، ط١، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٩. كذلك ينظر: موقع السيد السيستاني على شبكة الأنترنيت: https://www.sistani.org/arabic/qa/0755 /
كذلك موقع مؤسسة العلامة المرجع محمد حسين فضل الله على شبكة الأنترنيت:
Language=1&http://arabic.bayynat.org/ListingFAQ2.aspx?cid=5

٧. علي القريشي، من الهجرة الى الدولة في تجربة الأسلام السياسي في العراق وأحتمالات المستقبل، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٨.

٨. عبد الحليم الرهيمي، تأريخ الحركة الأسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي١٩٠٠_١٩٢٤، ط١، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥، ص ص١١٩_١٢٧.

٩. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ط٣، مؤسسة المحبين، قم، ١٩٧١، ص ص ١٠٢_١٠٣.

١٠. علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث، ط٢، ج٥، دار ومكتبة دجلة والفرات، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٠٩.

١١. عبد الحسين شعبان، سعد صالح الضوء والظل الوسطية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٥.

١٢. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩. كذلك ينظر: صلاح عبد الرزاق، مشاريع أزالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم١٩٣٢-٢٠٠٣، ط١، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ١٤٢-١٤٣.

١٣. محمد مهدي شمس الدين، الأجتهاد والتجديد في الفقه الاسلامي، ط١، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٦٨.

* تميزت مرجعية السيد(محسن الحكيم) ببوادر تجديدية وإصلاحية تبرز بصورة واضحة من خلال أولاً تجديد وتحسين الجهاز الديني من خلال تشجيع الشباب بالانخراط في الدراسة الحوزوية وشرع ببناء المدارس وإرسال المبلغين إلى نقاط العراق المختلفة، ليس ذلك فحسب بل أنشاء حوزات في مناطق مختلفة من العالم في مدن(لاهور و مزار شريف)، أما ثانياً فدعم نشر الوعي الإسلامي بين الشباب وخاصة الفئة المثقفة، لغرض أغناء المواد الدراسية في الحوزة العلمية في النجف الأشراف، قام السيد بإدخال دروس جديدة مثل(التفسير والاقتصاد والفلسفة والعقائد)، لغرض توسيع آفاق الطلاب بالعلوم المختلفة، حتى يكونوا على استعداد للوقوف أمام التيارات الفكرية المختلفة ، وعمل السيد الحكيم على قيادة حملة أصلاحية تقوم على تأسيس المكتبات العامة في أنحاء العراق كافة، لنشر الثقافة الإسلامية وتوعية الشباب المسلم وحمايته من الانحراف والانجراف وراء الأفكار الهدامة التي كانت ناشطة ومنتشرة آنذاك، وقد بلغ عدد تلك المكتبات أكثر من ٧٠ مكتبة، فضلا عن تأسيس المراكز الثقافية الإسلامية في نقاط مختلفة من العراق، وقيامه بطبع

الكتب الإسلامية وإرسالها إلى أنحاء مختلفة من العالم، وقاوم كل أشكال التعصب والتمييز الطائفي والعرقي في العراق، و من ذلك إصداره الفتوى المعروفة بحرمة مقاتلة الأكراد في شمال العراق، لأنهم مسلمون، تجمعهم مع العرب روابط الأخوة والدين، وتصدى للأفكار الإلحادية، وعمل على توجيه انتباه الناس إلى أن الإسلام وحده هو القادر على تحقيق العدالة الاجتماعية. ينظر: حسن السعيد، مشاعل في العتمة أضائات عن رواد الوعي الإسلامي الحديث، ط١، ج١، مؤسسة المنتدى الثقافية و دار ومكتبة المواهب، ٢٠١٠، ص ص٢٥٤_٢٦١.

١٤. محمد مهدي شمس الدين، الأجتهاد والتجديد في الفقه الاسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٩–١٧٠.

١٥. محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة و المرجعية الأمام الحكيم قدس قراءة تحليلية في السيرة الذاتية، ط١، ج٣، مطبعة الزيتون، مؤسسة تراث الشهيد الجكيم، النجف، ٢٠٠٥، ص ص ١١٦–١٢٤.

١٦. خالد عليوي العرداوي، التحديات الشيعية والحاجة الى مراكز الأبحاث والدراسات،مجلة الفرات، مركز الفرات للتنمية الدراسات، كربلاء، العدد٨، شباط، ٢٠١٧، ص ٢٠.

١٧. علي السيستاني، رسالة الى مجلس الأمن الدولي تحذر من قانون إدارة الدولة الأنتقالي وقرار ١٥٤٦، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ١٤٢٥/٤/١٧. كذلك ينظر: محمد مهدي الآصفي، المؤسسة الدينية بين الواقع والأفتراء، د. ط ، مطبعة مجمع أهل البين، النجف ، ٢٠١٣، ص ص ٣٢–٣٣. و ينظر : جاريث ستانسفيد، العراق الشعب التاريخ والسياسة، ط١، سلسلة دراسات مترجمة، العدد ٣١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ١٨٩.

١٨. علي السيستاني، بيان حول الحفاظ على الممتلكات العامة وعدم التجاوز عليها، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ٢٠ محرم ١٤٢٤.

١٩. علي السيستاني، بيان حول دعوة جواب على طلب ترشيح ممثل للمرجعية الدينية في مجالس إدارة المحافظات، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ٧ ربيع الثاني١٤٢٥.

٢٠. علي السيستاني، بيان حول حول تفجير ماذنتي الروضة العسكرية المطهرة، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ٢٧ جماد الاول ١٤٢٨.

٢١. علي السيستاني، بيان حول الوحدة الأسلامية ونبذ الفتنة الطائفية، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ١٤ محرم ١٤٢٨.

٢٢. خالد عليوي العرداوي، مصدر سبق ذكرة، ص ١٣.

٢٣. عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد ٢٠٠٣ ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص١٥٦.

٢٤. علي السيستاني، استفتاء حول المشاركة في الانتخابات، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ٢ ربيع الأول ١٤٣١.

٢٥. فيبي مار، عراق مابعد ٢٠٠٣، د. ط، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، دار الامل الجديد و دار المرتضى، دمشق بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٢٠٦–٢٠٧.

٢٦. علي السيستاني، بيان حول المظاهرات لعام ٢٠١١، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ١٤٣٢/٣/٢٢.

٢٧. ينظر: ريناد منصور و فالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٤.

٢٨. علي السيستاني، بيان حول اوضاع محافظة نينوى، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ١٤٣٥/٨/١١.

٢٩. صلاح عبد الرزاق، الأسلاميون والديمقراطية دراسة في الفكر الأسلامي المعاصر مواقف الأسلاميين العراقيين من الديمقراطية، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ١٧٧-١٧٨.

٣٠. خطبة النصر للممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي، كربلاء، في٢٦ربيع الاول ١٤٣٩.

٣١. المصدر نفسة.

٣٢. علي السيستاني، بيان حول انتخابات ٢٠١٨، مكتب السيد علي السيستاني، النجف الأشرف، في ١٧ شعبان ١٤٣٩.

٣٣. لقاء السيد (علي السيستاني) مع الممثلة الخاصة للأمم المتحدة في العراق، في ٣٠ جمادى الاولى ١٤٤٠، موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني، https://www.sistani.org/